

AMAN
Transparency Palestine



ورقة بحثية حول:

الواقع والتحديات في عمل المنظمات الأهلية في ظلّ حرب الإبادة على غزّة

أغسطس
2024

AMAN
Transparency Palestine



يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل من الباحث عبد المنعم رمضان الطهراوي؛ لإعداده هذه الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعبي، وفريق ائتلاف أمان؛ لإشرافهم، ومراجعتهم، وتحريرهم لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. الواقع والتحديات في عمل المنظمات الأهلية في ظلّ حرب الإبادة على غزّة.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة هذه الورقة، ولا يتحمّل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

ضمن مشروع "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين"

هذا المشروع بدعم من



EUROPEAN UNION

الاتحاد الأوروبي

تم إصدار الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية "ائتلاف أمان" ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

فهرس المحتويات

4	مقدّمة
4	أولاً: المنهجية
5	ثانياً: تمهيد
5	- عمل المنظمات الأهلية ما قبل الحرب على غزة
6	- واقع عمل المنظمات الأهلية في ظلّ حرب الإبادة على غزة
9	ثالثاً: التحدّيات التي واجهت عمل المنظمات الأهلية أثناء الحرب
9	- تحدّيات العمل في ظلّ الحرب
10	- تحدّيات العمل ما بعد انتهاء الحرب
11	رابعاً: التوصيات ومقترحات التدخّل
11	- مرحلة الاستجابة واستمرار الحرب
11	- مرحلة ما بعد الحرب
12	خامساً: المصادر والمراجع

يتعرّض قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر 2023 لحرب إبادة جماعية لم تشهدها المنطقة من قبل، حيث عاش القطاع العديد من أشكال الحروب والعدوان والاقتتال الداخلي، خلال السنوات العشرين الأخيرة، أسهمت تلك الحروب السابقة في تدمير مقدّرات المجتمع الفلسطيني بفئاته ومكوّناته كافةً.

إنّ الحرب الأخيرة على قطاع غزّة، التي بدأت في أكتوبر 2023 ليست كغيرها من الحروب، التي عايشها القطاع على المستويات كافةً، فحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، قتل ما يقارب (50,691) شهيداً ومفقوداً. ، منهم (16,673) شهيداً من الأطفال. ، و(11,269) شهيدة من النساء. ، إضافة إلى (94,060) جريحاً ومُصاباً¹، منهم 12000 جريح وجريحة، بحاجة ماسّة للسفر لتلقى العلاج في الخارج، و10000 مريض ومريضة سرطان، يواجهون خطر الموت نتيجة عدم وجود مستشفيات لتلقي العلاج اللازم. ولم يقتصر التدمير على الإنسان، ومتطلّبات العيش الكريم من غذاء، وماء، وكساء، وما يتطلّبه ذلك من دخل غير متوفّر بالأساس، إضافةً إلى ما لحق من دمار في المباني والمرافق العامّة والمستشفيات، التي دُمّرت بشكل شبه كامل، ولم تسلم مقرّات المنظّمات الأهلية ومقدّراتها، التي كانت تعمل بشكل تكامليّ لجانب المؤسسات الحكوميّة، حيث بلغ عدد المؤسسات الأهلية ما قبل الحرب ما يقارب 980 جمعية أهلية محلية ودولية، كانت تقوم بدور إغاثي وتمويّ وتوعويّ تجاه العديد من القضايا، التي تتعلق بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الفلسطيني، ما شكّل تحديات داخلية أمام عمل المؤسسات الأهلية، بفقدان غالبية المنظّمات الأهلية العاملة في محافظتي غزّة والشمال قدرتها على تنفيذ أنشطتها، نتيجة تدمير مقرّاتها، ومنعها من ممارسة عملها؛ بسبب التهديد المباشر لحياة العاملين في الجانب الإغاثي.

تهدف الورقة إلى التعرّف إلى واقع عمل المنظّمات الأهلية في قطاع غزّة، في ظلّ الظروف الناتجة عن حرب الإبادة الجماعية، التي يشنّها الاحتلال الإسرائيليّ على القطاع، والتحديات أمام عمل هذه المنظّمات، ومكوّنات المجتمع المدني بشكل عامّ، وقدرتها على المواجهة والتكيّف، والاستمرار في تقديم الخدمات لمجتمع النازحين، إضافة إلى البحث في أثر تلك التحديات على قدرتها في تطوير أجندها الترميمية والإغاثية ما بعد الحرب وتنفيذها.

أولاً: المنهجية

اعتمدت منهجية إعداد الورقة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، القائم على جمع المعلومات الأولية والثانوية من مصادرها المختلفة، خاصّة إصدارات وتقارير الجهات الحكوميّة والأهلية، والمنظّمات الدوليّة، المتعلقة بحرب الإبادة على غزّة، وتأثيراتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وكذلك إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع عدد من المختصّين والفاعلين في قطاع العمل الأهليّ المحليّ والدوليّ، بهدف التعرّف عن قرب إلى التحديات الذاتية والموضوعية، التي تواجه تلك المنظّمات في مختلف القطاعات الإغاثية، والزراعية، والصحيّة، وقطاعات المرأة والطفل... الخ، بالإضافة لعقد مجموعة نقاش مركزية للورقة البحثية مع مؤسسات أهلية في قطاع غزة والضفة عبر الزوم².

1 بيان صحفي صادر عن مكتب الاعلام الحكومي في غزة بتاريخ 31 أغسطس 2024
2 عقدت مجموعة نقاش مركزية عبر تقنية الزوم بتاريخ 27 أغسطس 2024

عمل المنظمات الأهلية ما قبل الحرب على غزة:

بلغ عدد المنظمات الأهلية العاملة والفاعلة في قطاع غزة ما قبل أكتوبر 2023 ما يقارب 980 منظمة أهلية محلية ودولية، تعمل في قطاعات مختلفة³، منها نشر الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية الحريات العامة، وحقوق الإنسان والمساواة، بجانب تقديم خدمات متنوعة مثل: الزراعة، والصحة، وحماية النساء والأطفال، والإغاثة، والثقافة، والفنون، وغيرها من القطاعات، التي شكّلت هوية المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، وبالتالي هوية المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تشير الدراسات والتقارير إلى أنّ المنظمات الأهلية في فلسطين لعبت دوراً مركزياً في الحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكك قبل وخلال وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994. فقد كان العمل الأهلي في فلسطين نتاج واقع، وردة فعل طبيعية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراته المباشرة على حياة المواطن الفلسطيني. إذ إنّ واقع الاحتلال، وغياب «سلطة وطنية» قادرة على أخذ زمام الحكم في فلسطين خلقا واقعا صعبا، فكان لا بد من الاستجابة السريعة لاحتياجات اللاجئين في فلسطين وخارجها، من خلال تأسيس جمعيات خيرية تعنى بتقديم الإغاثة بأشكالها المختلفة، ودور للأيتام وجمعيات التأهيل وغيرها من احتياجات مجتمع اللاجئين، خاصة في قطاع غزة، حيث تحمّلت عبء غياب مؤسسات وطنية رسمية قادرة على تقديم الخدمات العامة، وعملت المنظمات الأهلية في اتجاهين متوازيين هما: توفير الخدمات، وتعزيز الصمود والمقاومة، وهو ما أسهم كذلك في بناء هوية المنظمات الأهلية كرافدٍ من روافد المنظومة الوطنية⁴.

وبعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، تحمّلت عبء تقديم الخدمات الأساسية: كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات لمؤسساتها، تراجع دور المنظمات الأهلية من العمل الإغاثي والمقاوم، إلى الاهتمام في استكمال متطلبات مرحلة البناء الديمقراطي والتنموي، بجانب العمل الإغاثي، القائم على تكاملية العمل، والشراكة مع الحكومة، وليس التنافس، وبالتالي زادت أعداد المنظمات الأهلية بشكل كبير، وزادت مساحة القضايا التي يتم العمل فيها: كتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وحماية النساء من العنف، وحماية الطفولة، ومناصرة قضايا الفئات المهمشة، ومكافحة الفساد، وغيرها من القضايا، التي لم تكن أساس عمل المنظمات ما قبل تشكيل السلطة الوطنية، وأسهمت المنظمات الأهلية في بناء المؤسسات الحكومية، من خلال تطوير قدرات الموظفين، إضافة إلى الضغط والمساعدة في صياغة القوانين، التي تحتاج إليها الدولة، وبما يتماشى واحتياجات المجتمع الفلسطيني، وإزداد عملها الرقابي، والمساءلة على عمل المؤسسات الحكومية؛ من أجل ضمان احترام الحقوق، كل تلك الظروف شكّلت تحديات إضافية للمنظمات الأهلية، إلا أنها في السياق ذاته شكّلت فرصة لها؛ من أجل صقل قدراتها على التكيف مع الظروف الجديدة، وتطوير مبادرات عمل تتلاءم والتغيرات في المجتمع الفلسطيني⁵.

3 تقرير الأونروا رقم 99 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، صادر بتاريخ 2024/4/4 ومنشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.unrwa.org/ar/resources/reports>

4 إسلام عطا الله، باحث سياسي، مقابلة شخصية 2024/6/24.

5 تيسير محيسن، خبير تنموي، ومدير جمعية الإغاثة الزراعية في غزة، مقابلة شخصية، 2024/6/25.

واقع عمل المنظمات الأهلية في ظلّ حرب الإبادة على غزة

إنّ المراحل والتحديات المتعدّدة، التي مرّ بها المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، والمنظمات الأهلية كأحد مكوّناته الأساسيّة أسهم في زيادة قدرته على التكيف، وأعطاه من المرونة ما يُمكنه من الانتقال السريع للعمل في ظلّ الطوارئ، رغم محدودية إمكانيّاته، والتهديد المباشر على حياة العاملين وتشتيتهم، عملت المنظمات على تكييف استراتيجيات عملها وآلياته؛ من أجل استقرار تقديم خدماتها لجمهور النازحين في مخيمات النزوح، وتشير تغريد جمعة، مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية إلى أنّ المنظمات الأهلية الكبيرة، التي تمتلك قدرات بشريّة وماديّة، هي التي كانت قادرة على التكيف والانتقال السريع إلى مرحلة الاستجابة الطارئة، بينما أدت الحرب إلى غياب عدد كبير من المنظمات القاعدية، التي لا تمتلك مقدّرات التكيف، والعمل في ظلّ الطوارئ. ما زاد من عبء العمل الإغاثي، في المراحل الأولى للحرب على عاتق المنظمات الأهلية المتوسطة والكبيرة، التي استطاعت توفير المكان والتمويل لتدخلاتها، وإعادة بناء قدرتها البشريّة⁶.

صدرت دراسة حديثة عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ لتقييم احتياجات المنظمات الأهلية في ظلّ الحرب، شملت ما يقارب 87 منظمة أهلية، تعمل في قطاعات مختلفة، فقد أشارت النتائج إلى أنّ قطاع المنظمات الأهلية كغيره من القطاعات، تعرّض لخسائر فادحة نتيجة حرب الإبادة، التي تشنها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ على غزة، حيث إنّ 49% من مقرّاتها تعرّضت للتدمير الكليّ وشبه الكامل، و46% تعرّضت لتدمير جزئيّ لمقرّاتها، كما أظهرت النتائج أنّ الغالبية العظمى من تلك المنظمات، قد فقدت مقدّراتها اللوجستية، ورغم كمّ التدمير، فإنّ أكثر من 85% من تلك المنظمات يمارس موظفوها عملهم الإغاثي، في تقديم الاستجابة الطارئة للنازحين، حيث إنّ 53% منها اختارت مقرّات جديدة لها، بعضها استأجر شققاً سكنية في محافظتي رفح ودير البلح، وهي قليلة العدد، في حين أنّ الغالبية منها تمارس عملها في خيم خاصة في مخيمات النزوح، وبالاعتماد على قدرة تلك المنظمات على التكيف، والانتقال من العمل التتموي إلى العمل الإغاثي؛ من أجل تحقيق الاستجابة الطارئة فقد بيّنت النتائج أنّ 44% منها قد غيرت من طبيعة عملها؛ لتتماشى وواقع الاحتياجات الفعلية للمجتمع. ولم يسلم الطاقم العامل في تلك المنظمات من آلة القتل الإسرائيليّة، حيث تفيد نتائج التقييم أنّ 14 من أعضاء مجالس إدارة المنظمات الأهلية قضوا شهداء، في حين قضى 77 من طواقم العمل، و68 من المتطوعين، وفقد تحت الأنقاض أكثر من 27، - حتى تاريخ إعداد هذه الورقة⁷.

وكما هو واضح من نتائج المسح السريع للأضرار، فإنّ معظم المنظمات الأهلية، ورغم تعرّضها للتدمير، وقتل العديد من العاملين وأعضاء مجالس الإدارة فيها، حافظت على استمرارية العمل طوال فترة الحرب، وكانت وفق ما أفاد به أمجد الشوّا، مدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة أوّل القطاعات، التي سارعت بالاستجابة لاحتياجات النازحين، حيث بدأت بالعمل بعد أيام قليلة من الحرب في توفير خدمات الإغاثة السريعة، وخدمات الإيواء، وتأمين الغذاء، وفق الإمكانيّات المتاحة، ويرى الشوّا أنّ حالة النزوح الكبيرة للمواطنين والعاملين في المؤسسات، وآلة القتل والتدمير المتسارعة للقطاعات الحكوميّة وغير الحكوميّة كافة، جعل من المنظمات الأهلية المستجيب الأوّل لتقديم الخدمات في محافظات غزة نتيجة للعديد من الأسباب منها: أنّ تلك المنظمات تمتلك من الخبرات المتراكمة للعمل في الحروب والطوارئ، التي عاشها قطاع غزة على مدار سنوات طويلة، ما ساعدها في إعادة الهيكلة لتوفير الاستجابة، إضافة إلى سرعة حركتها، بعيداً عن البيروقراطية، التي تميّز القطاع الحكومي، والخوف الذي يميّز القطاع الخاص، كما أنّ قرب تلك المؤسسات من الناس لطبيعة عملها الإغاثي والتتموي، رغم أنّ حجم الكارثة كان أكبر من توقّعات القطاعات كافة، فقد عملت المنظمات على تحويل العديد من برامجها القائمة إلى برامج طوارئ واستجابة سريعة، إضافة إلى إطلاق العديد من نداءات التمويل السريعة؛ لتوفير الاستجابة الطارئة، وهذا ما بدأ واضحاً من خلال إطلاق العمل الميدانيّ مباشرة، بعد أيام من الحرب، من خلال توزيع المساعدات⁸.

ويتفق تيسير محيسن، مدير جمعية الإغاثة الزراعيّة في غزة مع الآخرين على أنّ المنظمات الأهلية المحليّة والدوليّة، كانت أوّل القطاعات التي سارعت إلى الاستجابة الطارئة لاحتياجات المواطنين في أماكن النزوح، رغم أنّ تلك الاستجابة كانت في البدايات ضعيفة وبطيئة، رافقتها بعض الانعكاسات السلبية؛ نظراً لضعف جهوزيّتها لحالات طوارئ كبيرة كهذه الحرب،

6 تغريد جمعة، مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مقابلة شخصية 2024/6/27.

7 تقرير تقييم سريع لأضرار المنظمات الأهلية الفلسطينية في غزة، شبكة المنظمات الأهلية، مايو 2024.

8 أمجد الشوّا، مدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة/ مقابلة شخصية 2024/6/26.

9 مصدر سابق، مقابلة شخصية

وهذا الحجم من الإبادة والتدمير، وما يتطلبه من الجهد التنسيقي، والعمل الجمعي، الذي تميّز به هذا القطاع أوقات الطوارئ مثل: العمل في ظل جائحة كوفيد19، وجولات العدوان السابقة على غزة، ويعتقد أن المنظمات الأهلية أسهمت في كسر منظومة الأهداف غير المعلنة للحرب، والمتمثلة بنزع الملكية، وكي الوعي، والتهجير الطوعي، حيث أسهمت تدخلاتها في تعزيز صمود المواطن بتوفير الحاجات الأساسية من الماء والغذاء، حتى وإن كان بالحد الأدنى، ويمكن اعتبار نجاح المنظمات في كسر طوق التجويع على شمال غزة أحد تلك التدخلات الناجحة، ويرى محيسن أن استراتيجية المنظمات الأهلية، التي تطوّرت مع الوقت أثناء هذه الحرب، وبنيت على ثلاثة مستويات من التدخل هي:

- تلبية الاحتياجات الأساسية
- التعبئة الاجتماعية
- إدارة المعرفة

فقد نجحت المنظمات الأهلية في تحقيق المستوى الأول، وهو الاستجابة الطارئة، رغم إطالة أمد هذه الاستجابة، حيث تمّ تجنيد التمويل لبرامج الاستجابة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، ويمكن اعتبار أن المنظمات نجحت في هذا المستوى بكسر دائرة التجويع، التي فرضها جيش الاحتلال على غزة وشمال غزة، حيث كان لبعض المنظمات الأهلية القدرة على كسر هذا الطوق، بمساعدة المنظمات المحلية من خلال توفير المساعدات الإغاثية، وتوزيعها على الأهالي في غزة والشمال، الذين كانوا يتعرّضون لإبادة جماعية نتيجة التجويع، كما أن المنظمات الأهلية أسهمت بشكل فعلي في إعادة توجيه مصادر التمويل لبرامج ومشاريع الطوارئ.

أمّا على المستوى الثاني، المتمثل بالتعبئة الاجتماعية، فإنّ المنظمات الأهلية بدأت بالفعل في العمل بشكل متواز بهذه المرحلة مع المرحلة الأولى، حيث بدأت العمل على تنظيم التدخلات من خلال لجان الحماية المجتمعية، التي بدأت في إدارة مخيمات النازحين، وعمل العديد من المنظمات على تشكيل تلك اللجان وتدريبها، تحت مسميات عديدة. واستطاعت المنظمات الأهلية في المرحلتين الأولى والثانية أن تغطي غياب الفواعل الاجتماعية الكبيرة، كما أن المنظمات عملت على تعزيز نموذج الجيرة، التي قامت عليه مخيمات النزوح من خلال تعزيز تلك العلاقات بالشكل الإيجابي؛ من أجل ضمان توفير الحماية الذاتية للناس، لا سيّما الفئات الأكثر هشاشة.

أمّا المستوى الثالث، وهو بناء المعرفة، فإنّ المنظمات الأهلية لم تبدأ بشكل فعلي في هذا المستوى، مع الإشارة إلى وجود بعض المساهمات غير الكافية.

كما يمكن الإشارة إلى أن المنظمات الأهلية المتخصصة: كمنظمات الحماية للنساء والأطفال، تحمّلت أعباءً كبيرة؛ نتيجة موجات النزوح الكبيرة، التي تحمّلت فيها النساء والأطفال مخاطر جمّة، إضافة إلى التغيير الكبير في الأدوار الجندرية، التي زادت أعباؤه على النساء والأطفال، لا سيّما توفير المياه، والغذاء، وغيرها من الأدوار الإنتاجية، حيث عانى الجميع من غياب الأدوار الإنتاجية في ظلّ العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، وما نتج عنه من توقف للاقتصاد في القطاع المحاصر ولأجل غير معلوم. خاصّة أنه مع بداية العدوان على قطاع غزة قفزت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وتشير التقديرات إلى فقدان ما لا يقل عن 200 ألف وظيفة، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة، لم تعد واقعية، ولا تنطبق على غزة، فالأولوية القصوى للفرد في القطاع، أصبحت تتمحور حول توفير المأوى، والمأكل، والمشرب، والبحث عن الأمن¹⁰، وكتوصيف لواقع المنظمات الأهلية العاملة في قطاع الحماية للنساء والفتيات في ظلّ حرب الإبادة على غزة، ترى مريم أبو العطا، مديرة البرامج في جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل¹¹ أنه نتيجة للاحتياجات الإنسانية الطارئة والكبيرة، وتشبّت غالبية العاملين والعاملات في المنظمات الأهلية، كغيرهم من المواطنين في مراكز الإيواء المتباعدة مكانياً، وصعوبة التواصل في الشهور الأولى للحرب، والعمل في بيئة غير آمنة، كل ذلك جعل من الصعب على تلك المنظمات العمل وفق رؤيتها الاستراتيجية للأوقات العادية، وبالتالي العمل في الاستجابة السريعة والطارئة لجموع النازحين بشكل عام، والنساء بشكل خاص، وتشير كذلك إلى أنه في الشهور الأخيرة بدأت بعض المؤسسات بالتعاي في الوقت، والعودة تدريجياً إلى تقديم خدمات للنساء والفتيات، بالإضافة إلى الخدمات الإغاثية.

10 تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 2024/5/1 منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.arab48.com>
11 مريم أبو العطا مديرة البرامج، جمعية عايشة لحماية المرأة و الطفل، مقابلة خاصة 2024/6/23.

في حين يرى الباحث سعيد أبو غزّة¹² أنّ المنظّمات الأهليّة في قطاع غزّة واجهت أزمةً جديدةً غلّت يدها عن تقديم المساعدات والتدخّلات الإنسانيّة المطلوبة في ظلّ عدوان الاحتلال الإسرائيليّ المستمرّ على قطاع غزّة؛ ما قيّد عمل المنظّمات الأهليّة وعمل على إعاقته.

من جهة أخرى، أشار بيان مكتب الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة إلى أنّ الصراع والتهديدات قوّضا بشكل خطير العمل الحيويّ للمنظّمات الفلسطينيّة غير الحكوميّة، وأنّ تأثير العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة المتصاعدة في غزّة على منظّمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ كبير¹³. وحسب تقرير لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، فإنّ غالبية المنظّمات غير الحكوميّة المسجّلة في غزّة، البالغ عددها نحو 980 منظّمة توقّفت عن العمل بشكل كليّ أو جزئيّ¹⁴.

كما أنّ قدرة المنظّمات الأهليّة، لا سيّما الحقوقيّة على رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل وتوثيقها، قد تأثرت بشدّة في الوقت الذي كانت الحاجة إلى عملهم أكبر من أيّ وقت مضى، وذلك لعدة أسباب منها: خروج العديد من المؤسّسات الأهميّة مع طواقمها خارج قطاع غزّة، وغياب الدور المنوط بها في رصد الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوق الإنسان، واتّخاذ العديد من الممولّين قرارا بإيقاف التمويل لمنظّمات حقوق الإنسان الفلسطينيّة، والضغط الإسرائيليّ على تلك المنظّمات، لا سيّما بعد عملها في مجال إصدار التقارير، التي اعتمدت عليها الجنائيّة الدوليّة، ومحكمة العدل الدوليّة، وضعف التنسيق مع مؤسّسات حقوق الإنسان في الضفّة الغربيّة¹⁵.

وهناك من يعتقد أنّ المنظّمات الأهليّة لعبت دوراً كبيراً وحيويّاً، واستطاعت أن تعطي استجابةً عاليةً، رغم التحدّيات التي كانت أمامها على المستوى العمليّ، ومستوى احتياجات الناس. ولولا وجود هذه المؤسّسات، لكان الواقع الإنسانيّ في غزّة أكثر مأساويّة مما هو عليه، وأكثر صعوبةً وتعقيداً، فالتدخّلات كانت مهمّةً لكلا الطرفين، سواء للناس أم للمنظّمات. ويجب أن تؤخذ هذه التجربة على محمل الجدّ من التقييم، والعمل على تحليلها؛ لتعزيز نقاط القوّة وقصص النجاح، وتقويم ما سيكون تقييمه متديناً في هذه الفترة. كذلك تبرز أهميّة عمل المنظّمات الأهليّة خلال الحرب، كونها لعبت دوراً كبيراً، في ظلّ انكماش الدور الحكوميّ في العمليّة الإغاثيّة من جميع النواحي¹⁶.

12 سعيد أبو غزّة، باحث في المجال التنمويّ، العدوان الإسرائيليّ عطّل عمل المؤسّسات الأهليّة، مقال منشور على الموقع الإلكترونيّ،

<https://reform.ps/ar/blogs/the-lack-of-women-organisations-and-civil-societys-role-in-light-of-the-aggression-on-the-gaza-strip>

13 بيان صادر عن مكتب الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، صادر بتاريخ 2024/6/31.

14 <https://www.unrwa.org/ar/resources/reports>

15 مصطفى إبراهيم، رئيس مجلس إدارة الضمير لحقوق الإنسان، مقابلة خاصّة 2024/6/26.

16 يسر الأطرش، رئيس مجلس إدارة المنتدى الاجتماعيّ التنمويّ، مقابلة خاصّة 2024/6/27.

ثالثاً: التحديات التي واجهت عمل المنظمات الأهلية أثناء الحرب

تحديات العمل في ظل الحرب

أجمع المختصون والخبراء الذين/ اللواتي تمّ مقابلتهم/ مقابلتهنّ؛ من أجل اعداد هذه الورقة على أنّ هناك مجموعة من التحديات التي واجهت عمل المنظمات الأهلية أثناء الحرب، حيث يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية¹⁷:

على مستوى المنظمات الأهلية

- حجم الكارثة والنكبة التي حلت نتيجة حرب الإبادة الجماعية على غزة كانت أكبر من قدرات أي جهات خاصة في بدايات الحرب.
- تسبب وأدى التهجير، وتشتت المنظمات الأهلية، وغياب قاعدة بيانات موحّدة، في المراحل الأولى للحرب، إلى الضعف في إدارة العمليات الإغاثية، وأسهم في ضعف ثقة المواطن بأي استجابة من أي جهات.
- تعرّض المنظمات الأهلية ذاتها بمقرّاتها وطواقمها للتهجير والتشتت، وبالتالي فقدان جزء كبير من مقوّمات عملها وتدخّلاتها.
- توجّه غالبية المنظمات الأهلية للعمل الإغاثي ارتباطاً بالاستجابة الإنسانية على حساب برامجها ورسالتها، ما يفقدها كثيراً من خصوصيتها وهويتها.
- قللت بيئة العمل غير الآمنة والخطيرة من قدرة المنظمات الأهلية على العمل في أماكن عديدة، لا سيّما في مناطق الاجتياحات المباشرة.
- شكل سفر العديد من كوادر العمل في المنظمات الأهلية خارج القطاع تحدياً لقدرتها على القيام بمهامها، كون العدد الأكبر من الذين خرجوا هم/ هنّ من صنّاع القرار في تلك المنظمات.
- قلل تشتت أعضاء مجالس الإدارة بين محافظات غزّة، وخارج المحافظات كذلك من حوكمة تلك المنظمات نتيجة لعدم القدرة على عقد الاجتماعات، واتّخاذ القرارات بشكل قانوني.
- أسهم تشتت مجالس الإدارة في خلق تحديات تتعلق بالمعاملات المالية كالصرف، حيث يحتاج إتمام معاملة لأيام نتيجة لعدم القدرة على التواصل في ظل غياب الاتصالات وخدمات الإنترنت. ما أسهم في بطء القرارات والمعاملات المالية.
- غياب المساءلة قد يؤدي إلى إساءة استخدام الأموال، والدور الفاعل لمجالس الإدارة والجهات الرقابية الأخرى.
- عدم قدرة العديد من المنظمات الأهلية على توفير مقرّات دائمة للعمل، وتقديم الخدمات، نظراً لعمليتها في خيام مخيّمات النزوح، وبالتالي التعرّض للانتقال والنزوح مرّات متكرّرة أسوأ بالآخرين، قلل من قدرة المنظمات على تنفيذ أنشطتها المخططة.
- طول أمد الحرب، وكَمّ الدمار الكبير، خلق تحدياً أمام قدرة المنظمات على الاستمرار في تقديم الخدمات، ما تطلّب تغييراً في استراتيجيات التدخّل على المدى المتوسط.
- صعوبة الحركة والتنقّل للعاملين في المنظمات؛ بسبب عدم وجود الوقود.
- الملاحقة الشخصية والمؤسسية للمنظمات الأهلية، العاملة في مجال حقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات الإسرائيلية.
- مواجهة السرقة للمقرّات ومحتوياتها، لا سيّما الأجهزة الإلكترونية، وفقدان الملفات أضعف فاعلية المنظمات الأهلية، وقلل من فعاليتها في المراحل الأولى للحرب.
- تدمير القطاع الاقتصادي والخاص الفلسطيني، خلق تحديات كبيرة أمام المنظمات الأهلية، وأضعف قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية للاستجابة، في ظل الإغلاق المتكرّر للمعابر، ورفض الاحتلال إدخال المساعدات في الشهور الأولى للحرب.
- تدمير البنية التحتية للمؤسسات الرسمية الحكومية، زاد من أعباء المنظمات الأهلية.
- تُعدّ هذه الحرب، حرب تفكيك المنظومات والمرجعيات الكبيرة، وبالتالي غياب الاستجابة الحكومية، وانتقال تلك الاستجابة إلى المنظمات الأهلية، ما أدّى إلى التباس الأدوار، وبالتالي تحميل المنظمات الأهلية أعباءً إضافية كبيرة مطلوبة منها من وجهة نظر المواطنين، وهذا خلق تحديات كبيرة أمامها للعمل، كونها أصبحت تغطي عدة أدوار، وليس دورها الأساسي المنوط بها كدور تكميلي للمؤسسات الحكومية، كذلك غياب الفواعل الاجتماعية المتعدّدة: كالتنظيمات السياسية والنقابات، خلق التباساً في الأدوار، وأسهم في زيادة الأعباء على هذه المنظمات.

17 التحديات هي ملخّص لكافة مداخلات الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم وذكر أسمائهم في الهوامش سابقاً.

- التدخّلات الحكوميّة والأمنيّة في آليات عمل المنظّمات الاغاثيّة، خلق كذلك تحديّات تتعلّق بشفافية الخدمات ونزاهتها، وبالتالي مواجهة مع المنظومة الأمنيّة والحكوميّة، الغائبة فعلياً من جهة، ومواجهة اللصوص، وأغنياء الحروب من جهة أخرى.
- ضعف استجابة وزارة الداخلية في رام الله لمتطلّبات التجديد لمجالس الإدارة، كجزءٍ من المتطلّبات الإداريّة السنويّة، خلق تحديّات كبيرة أمام المنظّمات، لا سيّما المعاملات البنكيّة.
- بيروقراطية العمل البنكيّ والمصرفيّ، ونقص السيولة، وتعقيدات التجديد للمخوّلين بالتوقيع من أعضاء المنظّمات الأهليّة، خلق - لا يزال - تحدياً مهمّاً أمام قدرتها على القيام بعملها.
- ارتباك الجهات التمويليّة عرقل من سرعة المنظّمات الأهليّة للاستجابة وفعاليتها. حيث سادت في الأشهر الثلاثة الأولى من الهجوم الإسرائيليّ حالة من الفوضى والارتباك في العلاقة مع الممولّين.
- بيروقراطية الممولّين والمتطلّبات الخاصّة بالتقارير السنويّة، قلّت من قدرة المنظّمات الأهليّة على جلب تمويل جديد، كوّن الحرب اندلعت في نهاية العام، وهي الفترة التي تكون فيها المؤسّسات مشغولة بإعداد تقاريرها السنويّة، وبالتالي عدم قدرة المنظّمات على إعداد هذه التقارير والتوجّه للاستجابة للإنسانيّة، خلق تحديّات إداريّة تتعلّق بالعلاقة مع الممولّين.
- توقف العديد من الجهات التمويليّة عن استكمال منحها، وخروجها من منظومة العمل في قطاع غزة، ورفضها تحويل المنح القائمة إلى منح طوارئ، ضمن خطط المنظّمات للاستجابة الطارئة.
- صعوبة استقبال المساعدات ونقلها وتأمينها. من المؤسّسات الدوليّة.
- انتقال عدد كبير من الموظفين العاملين في المنظّمات الأهليّة، للعمل في المنظّمات الدوليّة؛ بسبب تبني المنظّمات الدوليّة استراتيجيات تقديم الخدمات مباشرةً للجمهور.
- المنظومات والمرجعيات المتعدّدة للعمل الإنسانيّ، ومحاولة تطبيق نماذج دوليّة وإقليميّة، غير فعّالة في بيئة العمل المستجدة في قطاع غزة.

تحديّات العمل ما بعد انتهاء الحرب

شكّلت الحرب ولا تزال تحديّات كبيرة للمنظّمات الأهليّة على مستوى الموارد البشريّة، اللوجستيّات والعلاقات مع الممولّين وغيرها من التحديّات، ويعتقد الخبراء الذين/ اللواتي أسهموا في إعداد هذه الورقة أن العديد من تلك التحديّات سيستمر إلى ما بعد الحرب، إضافة إلى تحديّات أخرى ستواجه المنظّمات ما بعد الحرب، يمكن تلخيصها ضمن المحاور الآتية:

المنظّمات الأهليّة

- ستشكّل معركة التمثيل المستقبليّة، وتوزيع الأدوار تحدياً كبيراً أمام المنظّمات الأهليّة، وساحةً جديدةً للصراع مع الجهات الحكوميّة، نتيجة عقلية التفرد لدى المؤسّسات الحكوميّة.
- سيشكّل غياب المرجعيّات القانونيّة والمؤسّساتيّة الكبرى، والخوف من حالة الفوضى بعد الحرب في العلاقة مع السلطات الحكوميّة الجديدة تحدياً لعمل المنظّمات في المجال الإغاثيّ نتيجة ارتفاع تكلفة العمل البشريّة والماديّة.
- تراجع الإنجازات التي تمّ تحقيقها خلال السنوات الماضية على مستوى الحقوق المدنيّة والشخصيّة بذريعة الطوارئ وتجميدها. إضافة إلى تغيّر المؤسّسات الحكوميّة على المنظّمات الأهليّة بدعوى الطوارئ كذلك.
- إعادة استقرار البنى المؤسّساتيّة كالمقرّات، ومجالس الإدارة المنتخبة، والكوادر البشريّة والفنيّة الضروريّة.
- إعادة التكيّف مع مجال عمل المنظمة الأساسي، وفق التراخيص الحكوميّة.
- إزالة الدمار الكبير، والاحتياجات الكبيرة كذلك، سيضع المنظّمات الأهليّة أمام تحديّات تتعلّق بهويّتها وقدرتها على الانتقال من جديد لتطبيق برامجها الترميميّة، وفق رؤيتها الاستراتيجية قبل الحرب.
- إيجاد مقرّات للمنظّمات تساعدها على الانطلاق من جديد، إضافة إلى سرقة الأرشيف الإداريّ والماليّ لتلك المنظّمات وضياعه، ربما يقلّل من فعاليتها.
- إعادة هيكلة عمل العديد من المنظّمات للتوجّه نحو العمل الإغاثيّ والإنسانيّ، كمتطلبٍ للحصول على التمويل.
- توفّر بيئة ملائمة لغياب المساءلة الرسميّة والمجتمعيّة.
- ارتفاع سقف التوقّعات من المنظّمات الأهليّة، سيضعها في دائرة الشكّ بشكلٍ مستمرٍّ من المواطنين، لا سيّما في غياب الفواعل والمرجعيات الأخرى.

رابعاً: التوصيات ومقترحات التدخّل

مرحلة الاستجابة واستمرار الحرب

على مستوى المنظّمات الأهليّة

- العمل على تعزيز الحوكمة في المنظّمات الأهليّة، من خلال تشكيل مجالس الإدارة وتفعيلها، وانتظام الاجتماعات، وإعادة ترسيم العلاقة مع الأطراف الرسميّة «الحكوميّة» بمرونة تسمح بتفعيل العلاقة مع الأطراف الخارجيّة مثل: البنوك، والجهات المانحة.
- سرعة تطويع البنى الهيكلية للمنظّمات الأهليّة على مستوى الرؤية، والموارد البشريّة؛ لتوائم التحوّلات تجاه العمل الإنسانيّ.
- تطوير نظم الحوكمة آليات للمساءلة المجتمعيّة، التي تقوم على أساس مراعاة حالة الطوارئ، وتعمل على تعزيز الشفافيّة، والمساءلة لمقدمي الخدمات الإنسانيّة وغيرها من الخدمات.
- إعادة بناء منظومة التنسيق في أوقات الطوارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق العامّ الحالي للعمل الأهليّ، وتغيير الأدوار.
- تطوير ميكانزمات للتكيف لعمل المنظّمات الأهليّة على المستوى المتوسّط، والانتقال إلى مرحلة العمل مع فرضيّة إطالة أمد الحرب.
- في ظلّ المنافسة على المصادر البشريّة من المنظّمات الدوليّة، وسفر العديد من الكوادر، يجب على المنظّمات تطوير خطة استقطاب واسعة للموارد البشريّة، تقوم على أساس استيعاب أجيال جديدة وتدريبها، توفّعا لاستمرار أمد الحرب.
- الحفاظ على المكتسبات المدنيّة، التي تمّ تحقيقها في السنوات الماضية، من خلال عدم تجاهل الجانب الحقوقيّ للنساء والفتيات، وذوي الإعاقة، رغم حالة الطوارئ.
- تسليط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات، التي نشأت في الحرب، لا سيّما الانتهاكات على مستوى الحقوق المدنيّة، وحرية الرأي والتعبير.
- العمل ومن خلال خبرات المنظّمات المتعدّدة في الطوارئ على تطوير آليات حماية مجتمعيّة منظمّة؛ من أجل حماية المساعدات الإغاثيّة، وبالتالي تقليل التكلفة الماديّة للنقل، إضافة إلى تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعيّة في العمل الإغاثيّ.

على مستوى الجهات التمويليّة

- الضغط على الجهات التمويليّة الدوليّة، التي انسحبت من فضاء التمويل بسبب الحرب، أو بسبب مواقف دولها السياسيّة تجاه العمل في غزة.
- تطوير خطة تجنيد للأموال بشكل تشاركيّ، تقوم على إعادة بناء المفاهيم الإغاثيّة والتمويّة أوقات الحرب، مع ضرورة تبني حملات مناصرة دولية لجلب التمويل.
- الاستثمار في حالة التعاطف الشعبيّ على المستوى العالميّ في تعزيز التشبيك مع المنظّمات والفواعل الدوليّة الداعمة للحقّ الفلسطينيّ.

مرحلة ما بعد الحرب

- تطوير رؤية استراتيجيّة لدور المنظّمات الأهليّة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، تضمن مشاركة وشراكة فاعلة مع مكونات التعافي وإعادة الإعمار كافّة. إضافة إلى تحديد الأولويّات التمويليّة لما بعد الحرب.
- تنظيم حملة ضغط ومناصرة، تضمن الضغط على صنّاع القرار الحكوميّين والدوليّين لمشاركة المنظّمات الأهليّة في عمليّة إعادة الإعمار.
- تطوير رؤية استراتيجيّة للمنظّمات الأهليّة تضمن الدمج بين الاستجابة الطارئة، والعمل التنمويّ، وإعادة العمل بقضايا الحقوق المدنيّة.

خامساً: المصادر والمراجع

1. بيان صحفي صادر عن مكتب الإعلام الحكومي في غزة 2024/8/31
2. تقرير الأونروا رقم 99 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، صادر بتاريخ 2024/4/4 ومنشور على موقع الأونروا الإلكتروني،
<https://www.unrwa.org/ar/resources/reports>
3. تقرير تقييم سريع لأضرار المنظمات الأهلية الفلسطينية في غزة، شبكة المنظمات الأهلية، مايو 2024.
4. تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 2024/5/1 منشور على الموقع الإلكتروني.
<https://www.arab48.com>
5. سعيد أبو غزة، باحث في المجال التنموي، العدوان الإسرائيلي عطل عمل المؤسسات الأهلية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني،
<https://reform.ps/ar/blogs/the-lack-of-women-organisations-and-civil-societys>
6. بيان صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صادر بتاريخ 2024/6/31.
7. مجموعة نقاش مركزة مع مؤسسات أهلية في قطاع غزة والضفة عبر الزووم بتاريخ 27 أغسطس 2024.

المقابلات

#	الاسم	المسمى
1	أمجد الشوا	مدير شبكة المنظمات الأهلية
2	تيسير محيسن	خبير في مجال التنمية
3	تغريد جمعة	مديرة جمعية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
4	مصطفى إبراهيم	رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
5	يسر الأطرش	رئيس مجلس الإدارة - المنتدى الاجتماعي التنموي
6	مريم أبو العطا	مديرة المشاريع في مؤسسة عايشة
7	إسلام عطا الله	استشاري في القضايا السياسية